

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١١ رمضان سنة ١٣٧٧ هـ، الموافق ٣١ آذار سنة ١٩٥٨ م. العدد ١٣٧٧

عز وكمزاز

دستور

الاتحاد العربي

هكذا من الأصل

نحو دمج الدول في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الامة بتاريخ ٢٦ آذار سنة ١٩٥٨ .

نصادق على دستور الاتحاد العربي التالي وأمر بإصداره .

دستور الاتحاد العربي

الفصل الأول

الاسس العامة

المادة ١ - يكون الاتحاد العربي من المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وعضويه مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد .

المادة ٢ - مع مراعاة احكام هذا الدستور تحتفظ كل دولة من اعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة ونظام الحكم القائم فيها .

المادة ٣ - المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق ان ابرمت بها اية دولة من اعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد أو قبل انضمامها اليه تبقى مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للاعضاء الآخرين . اما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تمقد بعد ذلك فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

المادة ٤ - تتألف حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد وسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية .

المادة ٥ - أ - يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيساً للاتحاد ، وإذا غاب كلا الملكين يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد نائبا أو هيئة نيابة عنه لممارسة صلاحياته مدة غيابه وله ان يحدد الاختصاصات التي يمارسها النائب أو هيئة النيابة .

ب - عند انضمام دول اخرى الى الاتحاد يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الاحوال .

المادة ٦ - يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة اشهر من السنة وفي عمان لستة اشهر اخرى . ويجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الاعضاء تغيير هذا الترتيب أو تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الاحوال .

المادة ٧ - أ - يكون علم الاتحاد على الشكل والمقاييس التالية : -
طوله ضعفا عرضه ومقسم افقيا الى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية اعلاها الاسود قلابيض
فلاخضر يوضع عليها من ناحية السارية مثلث احمر متساوي الاضلاع تكون قاعدته
متساوية لعرض العلم .

ب - يعين شعار الاتحاد وشاراته واسمته ونشيدته الوطني بقوانين خاصة .

ج - تحتفظ كل دولة من الدول الاعضاء بعلمها الخاص .

المادة ٨ - يجمع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف اجناسهم وأديانهم ووفق القوانين المرعية بالحريات والحقوق التي كفلها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع انحاء الاتحاد وحرية السكن والاقامة في اي جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل والاتحاق بالمعاهد التعليمية .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

المادة ٩ - السلطة التشريعية للاتحاد منوطة بمجلس الاتحاد ورئيس الاتحاد .

المادة ١٠ - أ - يتألف مجلس الاتحاد من اربعين عضوا عشرون منهم من العراق وعشرون من الاردن
ب - يمثل كل لواء من الوية الملكيتين بعضو واحد على الاقل ويجري انتخاب هؤلاء وفق القانون .
ج - يعين كل من ملكي الاردن والعراق العدد الباقي من المجموع المقرر بموجب الفقرة (أ) السابقة على ان لا يقل هؤلاء عن خمسة ولا يزيد على سبعة لكل من الدولتين .

د - مع مراعاة النسبة العددية المبينة في الفقرة (أ) السابقة يجوز اعادة النظر في تحديد مجموع اعضاء المجلس وطريقة اختيارهم بقانون .

هـ - يؤلف مجلس الاتحاد الاول بانتخاب الاعضاء المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من قبل مجلس النواب في كل من الدولتين من بين اعضاءه ويجري تعيين العدد الباقي وفق الفقرة (ج) السابقة .
و - لا يجوز للنواب المنتخبين لمضوية مجلس الاتحاد بموجب الفقرة (هـ) السابقة ان يحتفظوا بمقاعدهم في مجلس النواب الذي انتخبهم .

ز - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وعضوية مجلس الامة في اي من الدولتين وعلى العضو الذي ينتخب أو يعين لمجلس الاتحاد ان يختار احدى العضويتين خلال ثمانية ايام من تاريخ انتخابه أو تعيينه .

المادة ١١ - أ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع احدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ويستثنى من ذلك مستأجرو اراضي الحكومة وسائر املاكها ويقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها راتبه من خزانة اية دولة من الدول الاعضاء .
ب - على كل عضو من اعضاء مجلس الاتحاد قبل مباشرة اعماله ان يقسم أمام المجلس بهذا الصنيع .
و اقسم بالله العظيم ان اسكون غلما للاتحاد العربي وان احافظ على دستور الاتحاد وان اقوم بالواجبات الموكولة الي بامانة .

هكذا من الاول

المادة ١٢ - يدعو رئيس الاتحاد مجلس الاتحاد للاجتماع وبفضه وفق احكام هذا الدستور.

المادة ١٣ - أ - مدة مجلس الاتحاد اربع سنوات ميلادية ولكل سنة دورة عادية تبدأ في يوم أول سبت من شهر كانون الثاني وإذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي أول يوم يليها وإذا لم يدع المجلس للاجتماع في الموعد المذكور فيجتمع بحكم الدستور.

ب - لرئيس الاتحاد بأمر اتحادي ينشر في الجريدة الرسمية ان يؤجل جلسات مجلس الاتحاد مرتين فقط على ان لا يزيد مجموع مدد هذه التأجيلات في غضون اية دورة عادية واحدة على شهرين ولا تدخل مدد هذه التأجيلات في حساب مدة الدورة.

المادة ١٤ - أ - مدة الدورة العادية اربعة اشهر ويجوز لرئيس الاتحاد تمديد مدتها عند الحاجة.

ب - لرئيس الاتحاد ان يدعو المجلس للاجتماع في دورات غير عادية عند الحاجة او بناء على طلب بذلك موقع عليه من اغلبية مجموع اعضاء المجلس للنظر في امور معينة ثم يعلن رئيس الاتحاد فض الدورة غير العادية ولا يجوز للمجلس ان يبحث في اية دورة غير عادية الا في الامور المعينة التي انطقت من أجلها تلك الدورة.

المادة ١٥ - يفتح رئيس الاتحاد الدورة العادية لمجلس الاتحاد بالقاء خطاب افتتاح يتضمن سياسة الاتحاد العامة وله ان ينسب رئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء ليقوم بمراسم الافتتاح والقاء الخطاب، ويقدم مجلس الاتحاد رده على خطاب الافتتاح خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين.

المادة ١٦ - أ - ينتخب مجلس الاتحاد من بين اعضاءه في بدء كل دورة عادية رئيسا له ونائبا للرئيس ويجوز اعادة انتخابهم.

ب - اذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيسا له لمدة تنتهي في اول الدورة العادية.

المادة ١٧ - تكون جلسات المجلس علنية على انه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب الوزير المختص او رئيس مجلس الاتحاد او عشرة من الاعضاء على الاقل.

المادة ١٨ - يتقاضى رئيس واعضاء مجلس الاتحاد غصصيات بمعدن بقانون.

المادة ١٩ - يضع المجلس نظامه الداخلي.

المادة ٢٠ - يجوز لأي عضو من اعضاء المجلس ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس وعلى الرئيس ان يعرض الاستقالة على المجلس الذي له ان يقرر قبولها او رفضها.

المادة ٢١ - لا تعتبر جلسة المجلس قانونية الا بحضور ثلثي اعضاء المجلس وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين الا في الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة ولا يشترط لرئيس المجلس في التصويت الا باعطاءه صوت الترجيح عند تساوي الاصوات.

المادة ٢٢ - أ - لا يوقف أحد اعضاء مجلس الاتحاد ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يوافق المجلس على ذلك بالاغلبية المطلقة الا اذا قبض عليه في حالة التلبس بجرمة جنائية وفي مثل هذه الحالة يجب اعلام المجلس بذلك عند اجتماعه.

ب - لا يؤخذ عضو المجلس بسبب أية افكار او آراء يبديها أثناء تأدية اعماله في المجلس.

المادة ٢٣ - أ - اذا فقد أي عضو من اعضاء مجلس الاتحاد الأهلية بموجب قوانين الدولة التي ينسب اليها تسقط عضويته من مجلس الاتحاد ويصبح محله شاغراً.

ب - اذا خلا مكان أحد اعضاء المجلس قبل انتهاء مدته لأي سبب من الاسباب يملأ مكانه وفق احكام المادة العاشرة من هذا الدستور.

المادة ٢٤ - يجري انتخاب مجلس الاتحاد الجديد خلال ثلاثة اشهر قبل انتهاء مدة المجلس القائم وإذا تعذر اجراء الانتخاب في الميعاد المذكور تمتد مدة المجلس القائم الى حين انتخاب المجلس الجديد.

المادة ٢٥ - يحول المجلس مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور.

المادة ٢٦ - لرئيس مجلس وزراء الاتحاد او الوزير الذي يكون عضوا في مجلس الاتحاد حق الكلام وحق التصويت فيه اما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء المجلس فلهم ان يتكلموا فيه دون ان يكون لهم حق التصويت وللوزراء او من ينوب عنهم حق التقدم على سائر الاعضاء في مخاطبة المجلس ولا يجوز لتفسير هؤلاء دخول قاعة الاجتماع او التكلم فيها الا بدعوة من رئيس المجلس.

المادة ٢٧ - أ - لرئيس الاتحاد ان يحل مجلس الاتحاد.

ب - اذا حل المجلس وجب اجراء انتخاب المجلس الجديد فورا وإذا تعذر ذلك يجري الانتخاب في اول اجتماع لهيئة الامة.

ج - يدعى المجلس الجديد الى دورة غير عادية خلال عشرين يوما من تاريخ تمام انتخابه ولا يجوز ان تتجاوز هذه الدورة غير العادية في اي حال اليوم الواحد والثلاثين من كانون الاول وتفض في التاريخ المذكور ليرتفع المجلس من عقد دورته العادية الاولى وفق احكام هذا الدستور، وإذا حدث ان عقدت الدورة غير العادية في شهر كانون الثاني أو شباط فأنها تعتبر اول دورة عادية للمجلس.

د - اذا حل المجلس لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه.

المادة ٢٨ - للمجلس ان يجري تحقيقا في الامور التي تدخل ضمن اختصاصه وفقا لنظامه الداخلي.

المادة ٢٩ - يعرض مجلس وزراء الاتحاد مشروع كل قانون على المجلس وفيما عدا الامور المالية يجوز لعشرة من اعضاء مجلس الاتحاد ان يترجوا القوانين.

المادة ٣٠ - أ - يحال مشروع كل قانون يقترحه مجلس الوزراء على احدى لجان مجلس الاتحاد المختصة لتقديم تقرير عنه ثم يعرض على المجلس لمناقشته والتصويت عليه.

ب - يحال كل اقتراح بمشروع قانون يقدمه اعضاء مجلس الاتحاد على احدى لجانه المختصة لبدء الرأي فيه ثم يعرض على المجلس فإذا قبله أحاله على مجلس الوزراء لوضعه في صيغة مشروع قانون لتقديمه اليه اما في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها وإذا رفض مجلس الاتحاد الاقتراح فلا يجوز تقديمه الا في دورة اخرى.

المادة ٣١ - يصوت مجلس الاتحاد على مشروع القانون مادة مادة ثم يصوت عليه بمجموعه ويجوز بموافقة المجلس الاقتصار على التصويت عليه بمجموعه.

هكذا من الأشهر

المادة ٣٢ - أ - كل مشروع قانون اقره مجلس الاتحاد يرفع الى رئيس الاتحاد للتصديق عليه .

ب - اذا لم يرئيس الاتحاد التصديق على القانون فله ان يرده الى المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه اليه مع بيان اسباب عدم التصديق فاذا لم يرده خلال هذه المدة اعتبر بحكم المصدق واصدر .

ج - اذا رد القانون الى المجلس على الوجه المبين آنفا وقره المجلس مرة ثانية بموافقة ثلثي اعضائه يرفع عندئذ للتصديق وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقا في المدة المعينة في الفقرة (ب) اعتبر بحكم المصدق واصدر .

المادة ٣٣ - ينشر كل قانون في الجريدة الرسمية للاتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تصديقه ويصبح نافذ المفعول في بلاد الاتحاد بعد انقضاء ثلاثين يوما على نشره الا اذا ورد نص خاص في القانون على نقاده من تاريخ اخر .

المادة ٣٤ - لكل عضو من اعضاء المجلس ان يوجه الاسئلة والاستجابات الى اي وزير من الوزراء وفق النظام الداخلي .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

المادة ٣٥ - تمارس السلطة التنفيذية برئيس الاتحاد ويمارسها بواسطة مجلس وزراء الاتحاد وفق احكام هذا الدستور .

المادة ٣٦ - رئيس الاتحاد مصون من كل تبعة ومسؤولية .

المادة ٣٧ - يمارس رئيس الاتحاد صلاحياته باوامر اتحادية تصدر بناء على اقتراح الوزير المختص ويجب تنفيذها ان يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ويستثنى من ذلك الاوامر الاتحادية المتضمنة تعيين رئيس مجلس الوزراء او اقالته او قبول استقالته اما الاوامر الاتحادية المتضمنة تعيين الوزراء او اقالتهم او قبول استقالتهم فيوقعها رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء .

المادة ٣٨ - يتألف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسبما تقتضي به مصالح الاتحاد ويجوز تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دولة على ان يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول الاعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء ويشترط في هؤلاء ان يكونوا حائرين على جنسية احدى الدول الاعضاء وان تتوافر فيهم للوظائف التي يشترط توافرها في اعضاء مجلس النواب في الدول الاعضاء .

المادة ٣٩ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ان يقدموا امام رئيس الاتحاد الميزانية التالية :
١ - الميزانية العامة للاتحاد
٢ - الميزانية الخاصة بالاتحاد العربي وان حافظ على دستور الاتحاد وان اقوم بالواجبات الموكلة اليه بالامانة .

المادة ٤٠ - يمارس مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الاتحاد في حدود الاختصاصات المبينة في هذا الدستور او بموجب اي قانون او نظام وضع بمقتضاه .

ب - تعرض قرارات مجلس الوزراء على رئيس الاتحاد للاطلاع وله ان يطلب اعادة النظر في اي منها وينفذ هذه القرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه .

المادة ٤١ - أ - كل وزير من الوزراء مسؤول عن شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للاتحاد .

ب - يتولى وزير الدولة الشؤون التي يعهد بها اليه رئيس مجلس الوزراء .

المادة ٤٢ - أ - يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الاتحاد ولكن لا يجوز الجمع بين الوزارة في مجلس وزراء الاتحاد والوزارة او عضوية مجلس الامة في اية دولة من الدول الاعضاء .

ب - لا يجوز الجمع بين الوزارة ووظيفة عامة او خدمة لدى شخص متعاقد مع حكومة الاتحاد او مع احدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ولا يجوز للوزير ان يشتري او يستأجر شيئا من املاك حكومة الاتحاد او املاك حكومة أي من دول الاتحاد ولو كانت ذلك في المزداد المعني كما لا يجوز له اثناء وزارته ان يكون عضوا في مجلس ادارة اية شركة او ان يمارس أي عمل تجاري او مالي او ان يتقاضى راتبا من اية مؤسسة رسمية او غير رسمية او ان يتقاضى اية مهنة حرة .

المادة ٤٣ - أ - رئيس الاتحاد يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقله ويقبل استقالته ويتسبب منه يعين الوزراء ويقلهم ويقبل استقالتهم .

ب - عند استقالة رئيس مجلس الوزراء او اقالته او وفاته يعتبر جميع الوزراء مستقيلين او مقالين بطبيعة الحال .

المادة ٤٤ - تعين روائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء بقانون .

المادة ٤٥ - رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس الاتحاد مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للاتحاد كما ان كل وزير مسؤول عن اعمال وزارته .

المادة ٤٦ - اذا قرر مجلس الاتحاد بالاغلبية المطلقة من مجموع عدد اعضاءه عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل فوراً واذا كان قرار عدم الثقة خاصا باحد الوزراء فعليه ان يستقيل كذلك .

المادة ٤٧ - أ - تمسك جلسة الثقة بالوزارة او باي وزير منها اما بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء ولما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة من اعضاء مجلس الاتحاد .

ب - يؤجل الاقتراح على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها سبعة ايام اذا طلب ذلك رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص ولا يحل المجلس خلال هذه المدة .

المادة ٤٨ - يترتب على كل وزارة تؤول ان تقدم ببيانها الوزاري الى مجلس الاتحاد خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كانت المجلس معتمداً وان تطلب الثقة على ذلك البيان واذا كان المجلس غير مجتمع او متصلا فيعتبر خطاب الافتتاح بياناً وزارياً لاغراض هذه المادة .

المادة ٤٩ - الوزراء مسؤولون عما يرتكبونه من جرائم في تأدية اعمالهم .

المادة ٥٠ - أ - لمجلس الاتحاد حق اتهام الوزراء ويحاكون امام المحكمة العليا الاتحادية ويصدر قرار الاتهام بالاقتراح البري بأغلبية ثلثي مجموع اعضاء المجلس .

هكذا من الشرح

ب - الوزير الذي يصدر قرار باتهامه على الوجه السالف ذكره يوقف عن العمل الى ان تفصل المحكمة العليا في قضيته .

المادة ٥١ - يعين رئيس الاتحاد الممثلين السياسيين لحكومة الاتحاد ويقيمهم ويقبل استقالتهم على الوجه المبين في القانون ويقبل اعتماد الممثلين السياسيين للدول الاجنبية .

المادة ٥٢ - رئيس الاتحاد يعقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات المتعلقة باختصاصات حكومة الاتحاد ويصدقها بعد موافقة مجلس الاتحاد عليها .

المادة ٥٣ - أ - رئيس الاتحاد هو القائد الاعلى للجيش العربي وهو الذي يعان الحرب بعد موافقة مجلس الاتحاد وإذا كان المجلس متحلاً يدعى ذلك المجلس نفسه للاجتماع لهذا الغرض فوراً .

ب - يعتبر ملك الاردن القائد الاعلى للقوات المربطة في الاردن من الجيش العربي .

ج - تكون للممارسة الفعلية للقيادة منوطة برئاسة اركان الجيش العربي .

د - يعين رئيس الاتحاد بناء على تنصيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد رئيس اركان الجيش العربي ومعاونيه وقادة الجبهات وقادة الفرق ومن يعادهم بالمناصب حسب القوانين .

هـ - تمنح الرتب العسكرية وتزد وفقاً لاحكام دستور كل من الدولتين بناء على تنصيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد حسب احكام قانون خدمة الضباط الاتحادي وتعلن بأمر اتحادي .

المادة ٥٤ - رئيس الاتحاد يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ القوانين .

المادة ٥٥ - يحدد القانون شروط التعيين والرواتب والرتبة والاضباط والقواعد وغير ذلك من احكام الخدمة المدنية والعسكرية لموظفي حكومة الاتحاد كافة .

المادة ٥٦ - اذا حدث في بين اجتماعات مجلس الاتحاد او في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الاتحاد اصدار مراسيم اتحادية لها قوة القانون وتعرض هذه المراسيم التي يجب ان لا تخالف احكام هذا الدستور على مجلس الاتحاد للمناقشة فيها في اول اجتماع له بعد صدورها فإذا رفعها اعلن بطلانها من تاريخ الرض على ان لا يؤثر ذلك على العقود والحقوق المكتسبة بموجبها .

المادة ٥٧ - تصدر جميع الانظمة والمراسيم بموافقة مجلس الوزراء ويجب ان تكون موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

المادة ٥٨ - أ - تعاليف محكمة عليا من رئيس وسنة قضاة : ثلاثة منهم من محكمة العمير في كل من دولتي الاتحاد او من كان في مستوهم من كبار رجال القانون .

ب - يتألف النصاب القانوني للمحكمة العليا من خمسة قضاة بما فيهم الرئيس .

ج - تصدر المحكمة العليا قراراتها بالاكثورية المطلقة .

د - تتعقد المحكمة العليا في مقر حكومة الاتحاد .

هـ - تكون قرارات المحكمة العليا قطعية وملزمة وينص على كيفية تنفيذها بقانون .

المادة ٥٩ - تكون من اختصاصات المحكمة العليا وحدها الامور التالية :-

أ - محاكمة اعضاء مجلس الاتحاد ووزراء الاتحاد .

ب - الفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وواحد او اكثر من اعضاءه او التي قد تقع بين الاعضاء انفسهم .

ج - اعطاء المشورة القانونية في المسائل التي يحيلها عليها رئيس مجلس وزراء الاتحاد .

د - تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد وتكون لقراراتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر .

هـ - دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد او رئيس مجلس وزراء احدى الدول الاعضاء ويعتبر القرار الصادر بعدم دستورية القانون او المرسوم ملغياً له من تاريخ صدور القرار .

و - استئناف الاحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الاعضاء اذا تضمنت هذه الاحكام الفصل في نزاع ذي مساس باحكام هذا الدستور او اي قانون اتحادي .

ز - استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقاً للقوانين .

المادة ٦٠ - أ - يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا وسائر اعضاء المحكمة ولا يعزلون .

ب - يعين بقانون مؤهلات اعضاء المحكمة العليا وشروط تعيينهم وسائر ما يتعلق بمخدمهم .

المادة ٦١ - لمجلس الاتحاد ان يؤلف محاكم اتحادية اخرى حسب الحاجة .

الفصل الخامس

اختصاصات الاتحاد

المادة ٦٢ - أ - تنحصر الامور الاتية بحكومة الاتحاد :

١ - الشؤون الخارجية والتبيل الدبلوماسي والقنصلي .

٢ - عقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية .

٣ - حاية دول الاتحاد والحفاظة على سلانيتها وامنها الداخلي والخارجي .

٤ - انشاء وادارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي ولا يجوز لاي عضو من اعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قوات الشرطة والامن الداخلي .

٥ - تنظيم مجلس الدفاع الاعلى والخدمة العسكرية والتغير بقوانين خاصة .

٦ - شؤون الجمارك وتشريعاتها .

٧ - تنسيق السياسة المالية والاقتصادية .

٨ - شؤون العملة وتنظيم شؤون الميرة .

هكذا من المرحل

- ٩ - توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه .
١٠ - شؤون الطرق والمواصلات المشتركة .
١١ - اي امر يقرر مجلس الاتحاد بأغلبية ثلثي اعضائه اعتباره من الامور الاتحادية بعد موافقة حكومات الدول الاعضاء .
ب - تبقى من اختصاص الدول الاعضاء في الاتحاد جميع الامور والصلاحيات الاخرى .
المادة ١٣ - تنفذ مباشرة جميع القوانين والانظمة والاوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد وفق احكام هذا الدستور على جميع السلطات والافراد في بلاد الدول الاعضاء .

الفصل السادس

مالية الاتحاد

- المادة ١٤ - أ - تخصص لحكومة الاتحاد مصادر ايراد لا تارة تنصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم على تلك المصادر ، وعلى الدول الاعضاء ان تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه المصادر بقدر يمكنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها وفق احكام هذا الدستور .
ب - تلزم المملكة المراقبة بتأدية (٨٠٪) ثمانين بالمائة من واردات ميزانية السنة الاولى لحكومة الاتحاد وتلزم المملكة الاردنية الهاشمية بتأدية (٢٠٪) عشرين بالمائة من هذه الواردات .
ج - بعد انتهاء السنة المالية الاولى تطبق احكام الفقرة (أ) السالف ذكرها ، وإذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها يكون لحكومة الاتحاد الحق في ان تفرض على مصادر ايراد الدول الاعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد .
المادة ١٥ - تنظم تخمينات واردات الاتحاد ونفقاته بميزانية سنوية تصدق بقانون قبل دخول السنة المالية التي تبدأ في اول نيسان من كل سنة .
المادة ١٦ - لا يجوز تخصيص راتب او اعطاء مكافأة أو صرف شيء من اموال خزانة الاتحاد إلا إذا كان له اعتماد في ميزانيته وكانت له جهة صرف معينة بالقانون .
المادة ١٧ - يناقش مجلس الاتحاد الميزانية فصلاً فصلاً وإذا لم يتيسر إقرار الميزانية قبل دخول السنة المالية يستحسن الصرف باعتبارات شهرية بليسية لهم لسلك شهر من ميزانية السنة السابقة .
المادة ١٨ - لا ينقل مبلغ من فصل الى فصل آخر في الميزانية ولا يضاف مبلغ الى الميزانية المعمول بها أو ينقص أو يلغى إلا بقانون .
المادة ١٩ - أ - يشكل بمالون ديوان خاص لمراقبة ايراد حكومة الاتحاد ونفقاتها وطرق صرفها وتديق حساباتها .
ب - يقدم ديوان الحاسبة الى مجلس الاتحاد تقريراً عاماً يتضمن آراءه وتعليقاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في هذه كل دورة عادية او كلما طلب مجلس الاتحاد ذلك .
ج - ينص القانون على حصانة رئيس ديوان الحاسبة .

- المادة ٢٠ - لحكومة الاتحاد ان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تديرها وان تتصرف بها وفق القانون .
المادة ٢١ - تعفى من الضرائب والرسوم التي تفرضها القوانين في كل من بلاد الاتحاد جميع اموال الاتحاد وعقاراته وممتلكاته وكل ما يخص للاتحاد أو يرصد باسمه أو يؤول اليه بأية طريقة كانت .

الفصل السابع

تعديل الدستور

- المادة ٧٧ - يجوز تعديل هذا الدستور على الوجه الآتي :
أ - لرئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء ومجلس الاتحاد بطلب موقع من واحد وعشرين عضواً من مجموع أعضائه طلب اجراء أي تعديل في هذا الدستور ويجب ان يعين في الطلب المواد المراد تعديلها او الغاؤها أو اضافتها .
ب - يناقش مجلس الاتحاد طلب التعديل ويصدر قراره بشأنه بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه .
ج - اذا وافق مجلس الاتحاد على التعديل احاله على السلطات التشريعية في الدول الاعضاء ، فإذا وافقت تلك السلطات على التعديل بالاغلبية المطلقة لمجلس الأمة مجتمعاً أصبح نافذاً بعد تصديقه من رئيس الاتحاد على الوجه المبين في المادة (٣٢) .

الفصل الثامن

احكام متفرقة

- المادة ٧٣ - أ - عند حدوث طوارئ من شأنها الاخلال بالامن العام في أية جهة من بلاد الاتحاد لرئيس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد ان يعلن بأمر اتحادي حالة الطوارئ في جميع أنحاء بلاد الاتحاد أو في أية منطقة معينة منها . وتنظم ادارة المناطق التي تشملها حالة الطوارئ وفقاً لقانون خاص تعطى بموجبه الصلاحيات الى الشخص أو الاشخاص الذين يبينهم القانون لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لاقرار الامن العام بما في ذلك صلاحية وقف القوانين العادية ، كما ينص القانون على عاكسة الاشخاص عن جرائم معينة امام محاكم خاصة .
ج - في حالة حدوث اضطرابات أو طوارئ خطيرة في أية جهة من بلاد الاتحاد أو في مكان وقوع خطر اعتداء على أية منطقة من مناطق بلاد الاتحاد فلرئيس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد ان يعلن بأمر اتحادي الاحكام العرفية في الجهة او المنطقة التي يقع فيها الاضطراب أو الطوارئ الخطيرة او يتناولها خطر الاعتداء .
ج - يجوز ان تتضمن الاوامر الاتحادية صلاحية وقف القوانين العادية او الانظمة المعمول بها وذلك في المناطق والتي المدة التي يبين في تلك الاوامر وظل جميع الاشخاص القاعين بتنفيذ الاوامر المذكورة عرضة للمسؤولية القانونية التي تنزل على افعالهم ازاء احكام القوانين والانظمة التي ان يفخوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية .

هكذا من الشاهد